# قانون المرور وجدية التنفيذ

فى أول حديثى اليوم أريد أن أنوه بمدى إعجابى وتقديرى الشديد بالإدارة العامة لمرور القاهرة وباقى المحافظات فى ظل القانون الجديد، وإننى أرى أنه ليس فيه من جديد إلا الحسم فى التطبيق والتنفيذ الفورى على كافة فئات الشعب دون استثناء، وهذا ما يلفت نظرى هذه المرة: الجدية التامة لهذا القانون من قبل الإدارات العامة للمرور بأنحاء الجمهورية، وهذا ما يريده كل مواطن شريف بعدما تزايدت حوادث السيارات على الطرق السريعة والفرعية، ولقد أجرى إحصائية للمرور، وكانت النتيجة بأن مصر هى الأكثر وقوعًا للحوادث على الطرقات بمقارناتها بدول العالم الأخرى، فما كان إلا أن يتخذ السادة المسئولون قرارًا حاسمًا فى هذا الشأن بإصدار القانون بشكل آخر من غير ذى قبل، وهنا لايكون تطبيق القانون مقتصرًا على رجال المرور فى التنفيذ، ولكن يجب مشاركة المواطنين كافة، وهذه هى ثقافة الدول ومعاييرها تقاس بمشاركة أبنائها فى تنفيذ اللوائح المنظمة لهذه البلدان، وتصفحت قانون المرور، وأدى ذلك إلى بعض البنود التى لم تدرج سهوًا وهى

وجوب سلك اللواء (السلك الحديدى) داخل أدوات الرخصة، وهذا مهم جدًّا للسيارة عندما تتعطل فى الطريق الصحراوى، فالسائق محتاج كل الاحتياج للمساعدة لسحب سيارته إلى مكان آمن أو المكان المخصص لتعليم المركبة، وأين ذهب بند البدجات من القانون الجديد، إنه لم يأخذ نصيبًا من هذا القرار وهو حسم للبدجات الملتصقة بزجاج السيارات الخلفية والأمامية لعدة هيئات ووزارات والمولعين بالبدجات أدى ذلك إلى إعطاء الفرصة للخارجين عن القانون فى الأشخاص تحت قبة البدجات المميزة لدى الشخصيات والمؤسسات والهيئات العامة، وهذا يعرقل دور رجل المرور فى تنفيذ القانون وبحسم، ومن هنا يجب تفصيل دور جمعية أصدقاء المرور، كما كانت عليه هذه الجمعية من قبل وإعطاء صديق المرور صلاحيات أكثر حتى يتثنى له القيام بعمله على أكمل وجه جنبًا إلى جنب بجوار رجال المرور.

**مجلة النهار عدد: سبتمبر 2008م**